الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/45/SAU/1

الجمعية العامة

Distr.: General
13 November 2023

Original: Arabic

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة والأربعون

22 كانون الثاني/يناير – 2 شباط/فبراير 2024

التقرير الوطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21*

المملكة العربية السعودية

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة

1- تُقدِّم المملكة العربية السعودية[1] تقريرها الوطني ضمن الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل[2]؛ عملاً بقرار الجمعية العامة رقم 251/60، وقرارات مجلس حقوق الإنسان رقم 1/5، ورقم 21/16، ورقم 119/17. ويرصد التقرير التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان في المملكة خلال المدة من نوفمبر 2018 وحتى أكتوبر 2023، عملاً بالتزامات المملكة، والتوصيات التي قُدمت لها خلال الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2018، والتي حظيت بتأييدها بشكل كامل أو جزئي[3].

ثانياً- المنهج المتبع لإعداد التقرير

2- مرت عملية إعداد التقرير بالمراحل الآتية:

(أ) **متابعة تنفيذ التوصيات السابقة:** تمت متابعة التوصيات من خلال اللجنة الدائمة لإعداد التقارير؛ التي تتولى إعداد تقارير المملكة التعاهدية والخاصة بالاستعراض، ومتابعة التوصيات المقدمة للمملكة، وهذه اللجنة مشكلة في هيئة حقوق الإنسان وتضم الجهات الحكومية المعنية، وشملت عملية متابعة تنفيذ التوصيات، المتابعة المباشرة مع الجهات المعنية، ومن خلال تقارير حالة حقوق الإنسان السنوية التي تصدرها هيئة حقوق الإنسان، حيث إن تلك التوصيات من مصادر الاستقصاء التي تعتمدها الهيئة في دراسة وتحليل الوضع الراهن.

(ب) **التحضير والإعداد:** أُعتمدت خطة زمنية لتقديم ومناقشة تقرير المملكة الوطني ضمن الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، وشملت هذه الخطة جمع المعلومات والبيانات من الجهات المعنية وتحليلها، وإدراجها في قاعدة المعلومات الخاصة بمتابعة التوصيات، واستكمال المعلومات والبيانات من خلال الاجتماعات، وورش العمل، وجلسات التركيز، وصياغة مشروع التقرير واعتماده، وعقد ورشتي عمل بمشاركة المعنيين وأصحاب المصلحة الآخرين في إطار مذكرة التفاهم للتعاون الفني التي أبرمتها المملكة العربية السعودية مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في 2012م.

(ج) **المراجعة والمشاورة الوطنية:** تمت مشاركة مشروع التقرير مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني، لمراجعته وإبداء المرئيات بشأنه، وتبعاً لذلك تم إضفاء العديد من التعديلات عليه.

ثالثاً- تنفيذ توصيات الجولة السابقة

3- قُدِّمت للمملكة في الدورة (31) للاستعراض الدوري الشامل في نوفمبر 2018م؛ (258) توصية، حظي (182) توصية منها بالتأييد، وحظي (31) بالتأييد الجزئي، وأخذت المملكة علماً بـ(36) توصية في حين رفضت (9) توصيات؛ ويتضمن هذا الجزء معلومات وبيانات بشأن تنفيذ التوصيات التي حظيت بالتأييد، والتأييد الجزئي مُدرجة ضمن الموضوعات المتعلقة بها.

ألف- الانضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها والتعاون الدولي والإقليمي

التوصيات المؤيدة: (1/122)، (2/122)، (3/122)، (4/122)، (5/122)، (6/122)، (10/122)، (15/122)، (16/122)، (17/122)، (24/122)، (26/122)، (27/122)

التوصيات المؤيدة جزئياً: (14/122)، (22/122)، (32/122)[4]

4- انضمت المملكة إلى بروتوكول 2014م لاتفاقية العمل الجبري رقم (29) لعام 1930م بالمرسوم الملكي رقم (م/73) بتاريخ 1442/8/26هـ (الموافق 8 أبريل 2021م)، وانضمت إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (95) في شأن حماية الأجور لعام 1949م بالمرسوم الملكي رقم (م/10) بتاريخ 1442/1/8هـ الموافق (27 أغسطس 2020م)، وإلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (120) في شأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب لعام 1964م بالمرسوم الملكي رقم (م/10) بتاريخ 1442/1/8هـ الموافق (27 أغسطس 2020). وما تزال الجهات المعنية في المملكة بما فيها اللجان الحكومية على مختلف المستويات؛ تدرس إمكانية الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية بما فيها العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

5- تأخذ المملكة بتعريف التعذيب الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي تعتبر جزءاً من القانون الوطني بعد انضمام المملكة إليها بالمرسوم الملكي رقم (م/11) وتاريخ 1418/4/4هـ.

6- قامت المملكة في إطار تعاونها مع آلية الاستعراض الدوري الشامل بتنفيذ معظم التوصيات التي قدمت إليها خلال جولات الاستعراض الدوري الشامل الثلاث (2009م، 2013م، 2018م)، حيث بلغت نسبة التوصيات المنفذة (85%) من إجمالي عدد التوصيات المقدمة خلال تلك الجولات، والبالغ (450) توصية.

7- المملكة عضو مؤسس للأمم المتحدة، وشغلت وتشغل عضوية العديد من أجهزتها ومجالسها وآلياتها ووكالاتها المتخصصة، وتقدم مساهمات مالية للأمم المتحدة وعدد من أجهزتها بلغت حتى تقديم التقرير (734,203,869) دولار أمريكي وهي أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبرم مذكرة للتعاون الفني مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إضافة إلى إبرامها مذكرة تعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومذكرة تعاون مع المنظمة الدولية للهجرة. واستثمرت المملكة ما تحظى به من مكانة وتأثير وعلاقات ودية لإرساء ركائز الأمم المتحدة الثلاث: السلم والأمن وحقوق الإنسان من خلال التقيد بمبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية والدعوة إلى الالتزام بها، بما في ذلك مبادئ حل النزاعات بالطرق الودية، ومن خلال دعمها ومناصرتها للقضايا الإنسانية في إطار الكيانات الدولية والإقليمية بما فيها الأمم المتحدة، ومساهماتها ومساعداتها التنموية والإغاثية التي بلغت حتى تقديم التقرير (109.8) مليار دولار أمريكي، واستفاد منها (168) دولة.

8- ما يزال العمل جارٍ على دراسة مسألة سحب التحفظات التي أبدتها المملكة على اتفاقيات حقوق الإنسان.

باء- الإطار القانوني والمؤسسي لحقوق الإنسان والخطط والاستراتيجيات الوطنية

التوصيات المؤيدة: (35/122)، (44/122)، (45/122)، (47/122)، (48/122)، (49/122)، (50/122)، (51/122)، (54/122)، (55/122)، (56/122)، (57/122)، (60/122)، (62/122)، (67/122)، (82/122)، (83/122)، (84/122)، (85/122)، (86/122)، (90/122)، (91/122)، (93/122)، (120/122)، (193/122)، (194/122)، (195/122)

التوصيات المؤيدة جزئياً: (88/122)، (177/122)، (190/122)

9- شهدت المملكة منذ اعتماد رؤيتها 2030 في أبريل 2016م إصلاحات تشريعية واسعة شملت تعديل وصدور عدد من الأنظمة، من أبرزها:

(أ) **نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله:** الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/21) بتاريخ 1439/2/12 هـ، الموافق (2017/11/1م)، الذي عرّف الجريمة الإرهابية بما يتوافق مع الاتفاقيات الأممية التي انضمت إليها المملكة، والمعايير الدولية ذات الصلة، وبخاصة إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تدابير القضاء على الإرهاب الدولي الصادر بالقرار رقم (49/60)، وقرار مجلس الأمن رقم (1566)، مع الأخذ بالسياق التاريخي للجريمة الإرهابية في المملكة، ووفر النظام ضمانات حقوق الإنسان عند القبض والتوقيف والتحقيق والمحاكمة، بما في ذلك توكيل المحامين، والإفراج المؤقت، وفرض العقوبات التي تتناسب مع أثر الجريمة الإرهابية.

(ب) **نظام وثائق السفر:** عُدل بالمرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 1440/11/27هـ، الموافق (30 يوليو 2019م)، حيث شملت التعديلات المساواة الكاملة بين الجنسين في اشتراطات الحصول على جوازات سفر.

(ج) **نظام الأحوال المدنية:** عُدِّل بالمرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 1440/11/27هـ، الموافق (30 يوليو2019م)، بما يكفل تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الوثائق المدنية والإبلاغ عن الوقائع المدنية.

(د) **نظام التأمينات الاجتماعية:** عُدِّلت المادة (38) من النظام بالمرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 1440/11/27هـ، الموافق (30 يوليو 2019م)، بما يحقق المساواة بين الرجل والمرأة في سن التقاعد بحيث يكون (60) سنة لكلا الجنسين.

(هـ) **نظام العمل:** عُدِّل بالمرسوم الملكي رقم (م/134) وتاريخ 1440/11/27هـ، الموافق (30 يوليو 2019م)، وبالمرسوم الملكي رقم (م/5) وتاريخ 1442/01/07هـ، الموافق (26 أغسطس 2020م)، لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وشروط الخدمة، وشملت التعديلات، أن المواطنين متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس، أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواءً أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه كما تضمنته المادة (3).

(و) **نظام مكافحة جريمة التحرش:** عدل بالمرسوم الملكي رقم (م/48) بتاريخ 1442/6/1هـ، الموافق (14 يناير 2021م)، بإضافة فقرة إلى المادة (6) منه تتضمن جواز تضمين الحكم الصادر بتحديد العقوبات في هذه المادة النص على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة القطعية.

(ز) **نظام المحاماة:** عُدّل بالمرسوم الملكي رقم (م/66) وتاريخ 1443/7/15هـ، الموافق (16 فبراير 2022م) بهدف تطوير مهنة المحاماة ورفع المعايير المهنية وذلك بتعديل أوضاع كل محامي مع المكاتب الأجنبية التي ارتبطوا معها باتفاقيات تعاون أو ما في حكمها.

(ح) **نظام الحماية من الإيذاء:** عُدل بالمرسوم الملكي رقم (م/72) وتاريخ 1443/8/6هـ، الموافق (9 مارس 2022م)، وشملت التعديلات تعديل المادة (12) بأن تتم متابعة حالات الإيذاء بعد الفصل فيها قضاءً لمدة لا تقل عن (6) أشهر، وتعديل المادة (13) حيث تضاعف العقوبة إن كان مَن تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، أو أحد الوالدين، أو ممّن تجاوز (الستين) عاماً، أو الحامل إذا نتج عن ذلك سقوط جنينها، وتضاعف أيضاً إن وقع الإيذاء في مكان العمل، أو الدراسة، أو العبادة أو وقع ممّن يناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام أو وقع مقروناً باستخدام أحد الأسلحة.

(ط) **نظام حماية الطفل:** عُدل بالمرسوم الملكي رقم (م/72) وتاريخ 1443/8/6هـ، الموافق (9 مارس 2022م) لتتضمن مادته (19) بأن على الجهات ذات العلاقة وضع برامج صحية وتربوية وتعليمية ونفسية واجتماعية، لإعادة تأهيل الطفل الذي تعرض لإحدى حالات الإيذاء أو الإهمال، وتتولى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية – عند الحاجة – التنسيق مع وزارة الصحة، لإخضاع مرتكب الإيذاء أو الإهمال لعلاج نفسي أو برامج تأهيلية بما يلائم حالته، وإضافة فقرة تحمل الرقم (3) للمادة (23) تتضمن أنه مع مراعاة الأحكام الواردة في نظام الإجراءات الجزائية، تتولى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية متابعة الدعوى إلى حين الفصل فيها قضاءً.

(ي) **نظام الضمان الاجتماعي:** صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/32) وتاريخ 1442/4/4هـ، الموافق (19 نوفمبر 2020م)، ويهدف إلى إرساء الوسائل والتدابير اللازمة لمعالجة حالات الفقر في المجتمع، وضمان حد أدنى من الدخل يلبي الاحتياجات الأساسية.

(ك) **نظام حماية البيانات الشخصية:** صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1443/2/9هـ، الموافق (16 سبتمبر 2021م) ويمثل هذا النظام تعزيزاً للحق في الخصوصية من خلال أحكامه التي تتضافر لحماية حقوق صاحب البيانات الشخصية.

(ل) **نظام الإثبات:** صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/43) بتاريخ 1443/5/26هـ، الموافق (30 ديسمبر 2021م)، ويحدد النظام الطرق المعتبرة للإثبات القانوني بما فيها وسائل الاثبات الحديثة مثل الأدلة الرقمية وغيرها، وتسريع إجراءات التقاضي ويمنح الخصوم الاتفاق على قواعد محددة في الاثبات، كما يهدف النظام إلى تحقيق المعايير الدولية فيما يتعلق بقواعد نظام الاثبات.

(م) **نظام حقوق كبير السن ورعايته:** صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/47) وتاريخ 1443/6/3هـ، الموافق (6 يناير 2022م)، وتضمن في المادة (2) منه أن تقوم وزارة الموارد البشرية بالتنسيق مع الجهات ذوات العلاقة بتمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم.

(ن) **نظام الأحوال الشخصية:** صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/73) وتاريخ 1443/8/6هـ، الموافق (8 مارس 2022م) ويتناول الأحكام المنظمة للعلاقة الأسرية، ويهدف إلى الحفاظ على استقرار الأسرة باعتبارها المكون الأساسي للمجتمع، وضبط السلطة التقديرية للقضاة بما يعزز استقرار الأحكام القضائية ويحد من اختلافها، وتأطير العلاقات بين أفراد الأسرة وحماية حقوقهم، وتسريع الفصل في المنازعات الأسرية.

(س) **نظام العمل التطوعي:** صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/70) وتاريخ 1441/5/27هـ، الموافق (23 يناير 2020م)، ويهدف إلى نشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

(ع) **نظام المعاملات المدنية:** صدر بالمرسوم الملكي رقم (م/191) وتاريخ 1444/11/29هـ، الموافق (18 يونيو 2023م)، متضمناً جميع الأحكام التي تنظم العقود والعلاقات المالية بين الأفراد، وسيسهم النظام في تعزيز استقرار المعاملات المالية والعقود المدنية، وحماية حقوق الأفراد المالية، وزيادة القدرة على التنبؤ بالأحكام في إطار المعاملات المدنية والحد من تباينها.

(ف) **اللائحة التنفيذية لإجراءات الاستئناف:** صدرت اللائحة التنفيذية لإجراءات الاستئناف بالقرار الوزاري رقم (5134)، ونُشرت بتاريخ 1440/11/9هـ، الموافق (12 يوليو 2019)، مما يعد تطوراً في مجال التقاضي، وذلك بتناولها إجراءات الاستئناف تدقيقاً ومرافعة.

(ص) **اللائحة التنفيذية لنظام الأحداث:** صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم (237) في 1442/4/16هـ، الموافق (1 ديسمبر 2020م) وقد تضمنت حظر استخدام القيود والأغلال عند القبض على الحدث، وإبلاغ الحدث وولي أمره بأسباب القبض عليه والتهم المنسوبة إليه، وحقه في الاستعانة بمحام في جميع مرحلة الاستدلال والتحقيق والمحاكمة.

(ق) **اللائحة التنفيذية لنظام العمل:** أُعتمدت اللائحة وملاحقها بقرار من وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (70273) وتاريخ 1440/4/11هـ، الموافق (18 ديسمبر 2018م)، وعُدِّلت بالقرار الوزاري رقم (131235) وتاريخ 1443/7/7هـ، الموافق (8 فبراير 2022م)، ومن أبرز تلك الملاحق: "الترتيبات، والخدمات التيسيرية في بيئة العمل للعمال ذوي الإعاقات الدائمة، والمؤقتة، والعمال المصابين بمرض يجعلهم في وضعية الإعاقة".

10- تقيس هيئة حقوق الإنسان التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، وتعمل حالياً على بناء مؤشرات وطنية تبني عليها تقاريرها السنوية عن حالة حقوق الإنسان في المملكة، ويقيس مجلس شؤون الأسرة جانباً من التقدم المحرز في مجال حقوق المرأة والطفل وكبار السن. وتعمل هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة -بالتعاون مع وزارات:(الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والصحة)- على اعتماد السجل الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة ليكون قاعدة كاملة تضم جميع البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، وتم إنشاء المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية في عام 2017م، لرصد مشاركة المرأة في التنمية من خلال مؤشرات تمكِّن من قياس التقدم المحرز في هذا المجال، وإنشاء مركز تحقيق التوازن بين الجنسين في عام 2021م، تماشياً مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030، ويعنى بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال تنسيق الجهود بين الجهات المعنية لتحقيق التوازن بين الجنسين، وتقديم مبادرات ومشاريع تسهم في سد الفجوة بين الجنسين.

11- وفيما يتعلق بالسياسات والخطط الوطنية، فقد أُطلقت السياسة الوطنية وخطة العمل الوطنية لمنع عمل الأطفال، بقرار مجلس الوزراء رقم (493) وتاريخ 1442/8/24هـ، الموافق (6 إبريل 2021م) لمكافحة عمالة الأطفال والوقاية منها من خلال رفع الوعي بشأن مسألة عمل الأطفال، وتعزيز فرص التعليم الجيد لهم، وتحسين القانون وإنفاذه وتفعيل الملاحقة القضائية، وغيرها من التدخلات الاستراتيجية لمنع عمل الأطفال، وتم أيضا إطلاق السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة في المملكة في يناير 2023م؛ بهدف القضاء على أي تمييز في الاستخدام والمهنة من خلال تطوير الأنظمة والسياسات التي تحدد وتمنع صراحة التمييز وتعزز المساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، وتعزيز مشاركة المرأة والفئات الأقل فرصاً في سوق العمل، ودعم تنفيذ السياسة بإجراءات فعالة.

12- تكفل أنظمة المملكة حقوق الأفراد وحرياتهم من خلال تجريم إساءة استخدام السلطة وإعمال مبادئ المحاكمة العادلة التي تشمل شرعية التجريم والعقاب، وشخصية العقوبة، والنص على قرينة البراءة الأصلية ونحو ذلك، ومن ذلك ما تضمنه النظام الأساسي للحكم في مادته (38) من أن العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظام ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي، ونص في مادته (36) على عدم جواز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه إلا بموجب أحكام النظام. والمرسوم الملكي رقم (43) لعام 1958م الذي نص على عقوبات تصل إلى السجن مدة (10) سنوات لكل موظف ثبت ارتكابه لإساءة معاملة أو إكراه باسم الوظيفة. كما تضمنت المادة (3) من نظام الإجراءات الجزائية عدم جواز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته، وتضمنت المادة (40) منه أن على كل من علم بوجود مسجون أو موقوف بصفة غير مشروعة أو في مكان غير مخصص للسجن أو التوقيف أن يبلغ النيابة العامة، وما تضمنته المادة (35) من عدم جواز القبض على أي إنسان أو تفتيشه أو توقيفه أو سجنه، إلا في حالة التلبس بالجريمة أو وجود أمر من سلطة التحقيق. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال لإدارة أي سجن أو دار توقيف قبول أي إنسان أو توقيفه إلا بموجب أمر مسبب ومحدد المدة موقع عليه من السلطة المختصة، ويجب ألا يبقيه بعد المدة المحددة في هذا الأمر، وأن يكون السجن أو التوقيف في الأماكن المخصصة لذلك وفقاً للمادة (37) من نفس النظام.

13- يتم تلقي شكاوى وبلاغات العنف الأسري بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية من قبل مركز تلقي البلاغات المنشأ في مارس 2016م، والذي يعمل على مدار (24) ساعة، لاستقبال جميع البلاغات من خلال الرقم الموحد (1919)، والمركز الوطني للعمليات الأمنية (911) وتطبيق "كلنا أمن"، كما تم تكوين فرق حماية في جميع مناطق المملكة لتلقي البلاغات. وتحال البلاغات التي يتلقاها المركز إلى وحدات الحماية الاجتماعية التي تتولى استكمال الإجراءات اللازمة، ومساعدة الضحايا، وإحالة من تتوفر بحقه دلائل كافية على ارتكابه جريمة إلى (النيابة العامة) لاستكمال الإجراءات النظامية وفق ما نص عليه نظام الحماية من الإيذاء. كما أنشأت النيابة العامة نيابات متخصصة في الأسرة، وقد بلغ عدد بلاغات العنف الأسري في عام 2022م (29.991) بلاغاً، (70%) منها تعود إلى إناث و(30%) تعود إلى ذكور، ووفقاً للسن بلغت نسبة بلاغات الأطفال (18 سنة فأقل) (36%)، ومن (19-60 سنة) (61%) والمسنين (60 سنة فأعلى) (3%).

14- فيما يتعلق بمشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، فقد أُعدّت في ضوء عدد من الأسس المعيارية ومنها المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، وقد خضع المشروع للعديد من الدراسات على مختلف المستويات، ويتضمن المشروع (6) محاور، تشمل: الإطار القانوني، والقدرات المؤسسية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، وثقافة حقوق الإنسان، والتعاون الإقليمي والدولي.

15- فيما يتعلق بخطاب الكراهية، فقد تضمن نظام الإعلام المرئي والمسموع -الصادر عام 2017م- عدم التعرض إلى ما من شأنه إثارة النعرات والفرقة والكراهية بين المواطنين، والتحريض على العنف، وتهديد السلم المجتمعي (المادة 5)، هذا بالإضافة إلى ما تضمنته المادة (9) من نظام المطبوعات والنشر من حظرٍ لنشر ما يثير النعرات ويبث الفرقة بين المواطنين. ويجري العمل حالياً على إعداد مشروع نظام العقوبات الذي سيتضمن وصفاً لجميع الجرائم وعقوباتها. إضافة إلى ذلك، تضمنت تعليمات وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد -فيما يتعلق بخطب الجمعة- نبذ الكراهية والفرقة والعنصرية والتطرف، والتأكيد على التعايش مع الآخرين والوسطية والتسامح واحترام الأديان.

16- وبالنسبة لتعزيز كفاءة ومساءلة الأجهزة العامة، فتمثل التدابير الجزائية التي أُتخذت في مجال مكافحة الفساد؛ إصلاحاً جذرياً من شأنه استئصال شأفة الفساد، وحماية الأموال العامة، وتحقيق فوائد اقتصادية جمَّة، تتمثل في إعادة الأموال العامة التي أُخذت بغير وجه حق إلى خزينة الدولة، وتعزيز ثقة المستثمرين وتشجعيهم على الدخول إلى السوق السعودية، حيث إن تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وعضوية رؤساء الجهات ذوات الصلة، وما قامت به من إجراءات لحصر الجرائم والمخالفات المتعلقة بالفساد، وملاحقة المتورطين به قضائياً، يعكس بجلاء العزم على مكافحة الفساد، كما يهدف المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة الذي تم إنشاؤه بقرار مجلس الوزراء رقم (323) بتاريخ 1437/8/2هـ، الموافق (9 مايو 2016)، إلى قياس أداء الأجهزة من خلال تطبيق نماذج ومنهجيات وأدوات موحدة وملزمة لها لدعم كفايتها وفاعليتها.

17- وبالنسبة لرؤية المملكة 2030، فإن ما تحقق من إصلاحات وتطورات في مختلف المجالات -بما فيها مجال حقوق الإنسان- منذ اعتمادها عام 2016م، يأتي في إطار هذه الرؤية، ومحققاً لمستهدفاتها، ومن تلك الإصلاحات والتطورات ما اشتمل عليه هذا التقرير، وبالإمكان الاطلاع على التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2022 من خلال هذا الرابط: Vision 2030 Annual Report 2022.

18- فيما يتعلق بنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، فإن الأوصاف المجرمة به محددة ومرتبطة بالإرهاب وتمويله. ومما يجدر ذكره في هذا السياق هو أنه عندما يتحوّل التعبير -الذي هو حق من حقوق الإنسان- إلى تحريضٍ على الإرهاب، فإن التجريم هنا لا يمس أصل الحق (التعبير) وإنما ينحصر على واقعة التحريض، وتجدر الإشارة إلى أن نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الجديد صدر عام 2017م - الذي يمثل تطويرًا للنظام السابق لعام 2014م- اشتمل على تطورات تعد إصلاحات تشريعية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

19- تجرم أنظمة المملكة التعذيب وسوء المعاملة بجميع أشكالهما وصورهما، ومنها المرسوم الملكي رقم (43) لعام 1958م، الذي نص على عقوبات تصل إلى السجن مدة (10) سنوات لكل موظف ثبت ارتكابه لإساءة معاملة أو إكراه باسم الوظيفة كالتعذيب أو القسوة أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، كما نص على حق من أصابه ضرر في التعويض المناسب، بالإضافة إلى ما تضمنته المادة (2) من نظام الإجراءات الجزائية التي حظرت إيذاء المقبوض عليه جسدياً أو معنوياً أو تعريضه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة، ويتم التحقيق في ادعاءات التعذيب وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية والأنظمة ذوات الصلة.

20- المحكمة الجزائية المتخصصة هي محكمةٌ منشأة بموجب النظام (بقرار من المجلس الأعلى للقضاء وفقاً لنظام القضاء) ضمن منظومة القضاء الجزائي، وينحصر الفرق بينها والمحاكم الجزائية الأخرى في الاختصاص النوعي، فهي معنية بالفصل في قضايا الإرهاب وتمويله، بخلاف المحاكم الجزائية التي تنظر في القضايا الجزائية الأخرى.

جيم- المحاكمات العادلة والعدالة الجنائية

التوصيات المؤيدة: (116/122)، (117/122)، (121/122)، (180/122)، (185/122)، (188/122)، (191/122)، (225/122)

التوصيات المؤيدة جزئياً: (92/122)، (226/122)

21- فيما يتعلق بمنع التعذيب في السجون ودور التوقيف؛ فإن جميع السجون ودور التوقيف تخضع للرقابة القضائية من خلال زيارات النيابة العامة لها، وقامت النيابة العامة باستخدام عدة طرق لاستقبال

أي بلاغات أو شكاوى عن موقوف بطريقة غير نظامية وكذلك شكاوى السجناء وذلك عن طريق نافذة إلكترونية مرتبطة بالنائب العام؛ لضمان الامتثال للضمانات المنصوص عليها في الأنظمة بما فيها تجريم التعذيب وسوء المعاملة. كما تقوم هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بزيارات منتظمة للسجون ودور التوقيف، والاستماع إلى السجناء والموقوفين، وتلقي شكاواهم، وافتُتحت مكاتب للهيئة والجمعية في السجون ودور التوقيف تعزيزاً لسبل الانتصاف، وقامت النيابة العامة بتركيب كاميرات تلفزيونية داخل مكاتب التحقيق توثق ما يدور فيها بالصوت والصورة، ويعتد بما توثقه هذه الأجهزة كبيّنة عند رصد أو تلقي ادعاء بممارسة سوء معاملة أو تعذيب. كما يجب أن يكون الاستجواب في بيئة لا تأثير فيها على إرادة المتهم في إبداء أقواله، ولا يجوز تحليفه أو استعمال وسائل الإكراه ضده، ولا يجوز استجوابه خارج مقر جهة التحقيق إلا لضرورة يقدرها المحقق. هذا وتضمن المرسوم رقم (43) المجرم للتعذيب –المشار إليه في الفقرة (19)– حق من أصابه ضرر في التعويض المناسب، بالإضافة إلى ما تضمنته المادة (147) من نظام الإجراءات الجزائية من أن لمن لحقه ضرر من الجريمة –ولوارثه من بعده– أن يطالب بحقه الخاص أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجزائية العامة في أي حال كانت عليها الدعوى، حتى لو لم يقبل طلبه أثناء التحقيق. وما تضمنته المادة (215) من أن لكل من أصابه ضرر –نتيجة اتهامه كيداً أو نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة– الحق في طلب التعويض أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى الأصلية، كما تضمن نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله هذا المبدأ الراسخ.

22- وبالنسبة للرقابة الداخلية للجهات الحكومية، صدر قرار مجلس الوزراء رقم (662) وتاريخ 1441/10/24هـ، الذي جعل من المهمات المتعلقة بحقوق الإنسان المسندة إلى الإدارات القانونية في الجهات الحكومية الكشف عن التجاوزات والمخالفات التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، وتقوم الجهات المختصة بوزارة الداخلية بزيارة السجون ودور التوقيف من أجل التحقق والكشف عن التجاوزات والمخالفات التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان.

23- وبالنسبة لاستقلالية السلطة القضائية؛ فإن القضاء في المملكة يستمد سلطته ومبادئه من الشريعة الإسلامية، التي أوجبت العدل وجعلته أساس الحكم، وكفلت استقلاليته، ويشكل استقلال القضاء مبدأ دستورياً ثابتاً أوجبته الشريعة الإسلامية، حيث نصت المادة (46) من النظام الأساسي للحكم على أن: "القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية". كما نص نظام القضاء أيضاً في المادة (1) منه على أن "القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء". وتعتبر النيابة العامة من أجهزة السلطة القضائية بناءً على الأمر الملكي رقم (أ/240) وتاريخ 1438/9/22هـ، الموافق (17 يونيو 2017م) الذي أسبغ على عملها الصفة القضائية. وتتمتع النيابة العامة بالاستقلال التام، وترتبط تنظيمياً بالملك، وليس لأحد التدخل في أعمالها.

24- وفيما يتعلق بمواصلة تعزيز مبدأ علنية المحاكمات والاستعانة بالمحامين، فقد نصت المادة (154) من نظام الإجراءات الجزائية على أن "جلسات المحاكم علنية، ويجوز للمحكمة –استثناء– أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها؛ مراعاة للأمن، أو محافظة على الآداب العامة، أو كان ذلك ضروريًا لإظهار الحقيقة"، وجميع المحاكمات في المملكة علنية، ويحضرها محامي المدعي عليه، وأسرته، وهيئة حقوق الإنسان وغيرهم. وفيما يتعلق بالسماح للدبلوماسيين بحضور جلسات المحاكمات، فإن الجلسات علنية كقاعدة عامة –كما تم إيضاحه آنفاً– ويسمح للدبلوماسيين الأجانب حضور محاكمات رعايا الدولة التي ينتمون إليها (مواطنيهم). وفي كل الأحوال فإن السماح بحضور المحاكمة من عدمه للجميع يعود تقديره للمحكمة، وليس لأي جهة التدخل في ذلك.

25- وبالنسبة للأحداث الجانحين، فيمثل صدور نظام الأحداث إصلاحاً تاريخياً في مجال قضاء الأحداث، حيث تضمن الأحكام والإجراءات اللازمة للتعامل مع الأحداث الجانحين وقضاياهم بما في ذلك إجراءات الإيقاف والقبض والتحقيق والمحاكمة بما يتلاءم مع أعمارهم ويحقق المصلحة في تقويم سلوكياتهم، وتجدر الإشارة إلى أن النظام تضمن في مادته (15) أن الحدث إذا ارتكب جريمة يعاقب عليها بالقتل، فيكتفى بإيداعه في دار مخصصة للأحداث لمدة لا تتجاوز (10) سنوات، وصدر الأمر الملكي رقم (46274) وتاريخ 1441/7/29هـ، الموافق (24 مارس 2020م) القاضي بإيقاف تنفيذ عقوبة القتل تعزيراً على الأشخاص الذين صدرت عليهم أحكام نهائية بالقتل قبل صدور نظام الأحداث على جرائم ارتكبوها وهم دون سن (الثامنة عشرة)، وتطبيق نظام الأحداث عليهم. وتجدر الإشارة إلى أن النيابة العامة قد أنشأت نيابات متخصصة بقضايا الأحداث.

دال- نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها وتعزيز القدرات الوطنية

التوصيات: (46/122)، (52/122)، (53/122) (58/122)، (59/122)، (171/122)

26- فيما يتعلق بإدماج حقوق الإنسان في التعليم، أبرمت هيئة حقوق الإنسان مع وزارة التعليم في مارس 2023م مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق في التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان، وإدراج قيم ومفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية بمختلف المراحل، وإقامة الأنشطة التعليمية والتربوية، وإصدار المواد المرئية والمقروءة، بما فيها الأدلة الاسترشادية في مجال حقوق الإنسان، والمشاركة في الأبحاث والدراسات وبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. كما تمت إقامة العديد من الأنشطة والبرامج التدريبية في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين المملكة العربية السعودية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام 2012م، بلغت أكثر من (100) برنامجاً ونشاطاً في مجال التعريف باتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، موجهة في معظمها للقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين والممارسين الصحيين والمكلفين بإنفاذ القانون على اختلاف تخصصاتهم.

هاء- التعليم

التوصيتان: (198/122)، (199/122)

27- نتج عن الاهتمام بالتعليم -في إطار رؤية المملكة 2030- تطورات وإصلاحات متسارعة، منها: توفير التعليم للجميع، وتعزيز مجانيته، وتكافؤ الفرص، وتطوير المناهج، والعناية بأداء المعلمين والمعلمات والإشراف التربوي، والمباني والتجهيزات المدرسية، وتطوير أدوات ووسائل القياس والتقويم وبرامج الإرشاد والتوجيه الطلابي، والاهتمام بذوي العوق البصري والسمعي والفكري واضطرابات التوحد، وضمان التحاق الطلبة والطالبات من ذوي الإعاقة بالتعليم. وفي هذا الإطار، أطلقت مبادرة التعلم مدى الحياة "استدامة" وهي إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني المنبثق عن رؤية المملكة 2030، وتسعى لمحو الأمية وتمكين الأفراد من الاستفادة من فرص التعلم والتدريب المتنوعة، وتستهدف الكبار من الجنسين من عمر (15-50 سنة). وأطلق صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في سبتمبر 2021م، برنامج تنمية القدرات البشرية، وهو أحد برامج تحقيق الرؤية، ومن ضمن أهدافه: بناء رحلة تعليمية متكاملة، وتحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم، وتحسين مخرجات التعليم الأساسية.

28- وتشير الإحصاءات أن معدل القدرة على القراءة والكتابة عند الفئة العمرية (من 15-24) سنة: بلغ (99.50%) في عام 2020م، وبلغت نسبة صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي: (99,39%) في عام 2021م، وبلغت نسبة إتمام التعليم الابتدائي (99.5%) في عام 2020م، وبلغت نسبة صافي معدل

الالتحاق بمرحلة التعليم المتوسط (98,56%) في عام 2021م، وبلغت نسبة إتمام التعليم المتوسط (93.13%)، وبلغت نسبة صافي معدل الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي (99,37%) في عام 2021م، وبلغت نسبة إتمام التعليم الثانوي (98%)، وتصل نسبة القيد الإجمالية بالتعليم العالي (71.41%) في عام 2021م، وبلغ عدد السنوات المتوقعة التي يقضيها الطالب في التعليم (16.17) سنة في عام 2021م.

29- ونتيجة لهذه الجهود، تقدمت المملكة (8) مراتب في الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) حيث حصلت على المرتبة (24) من أصل (63) دولة، وبذلك صنفت ثاني أفضل الدول تقدماً، كما شهد التقرير تطوراً ملحوظاً في أداء المملكة في عدد من المؤشرات الفرعية، ومنها ما يتعلق بالتعليم، حيث حققت المملكة المرتبة (3) في الإنفاق العام على التعليم من أصل (63) دولة، وتقدمت في تقرير المواهب العالمي الصادر عن المركز، لتحتل المرتبة (30) من بين (63) دولة الأكثر تنافسية في العالم، وحلت في قائمة الدول العشر الأوائل عالمياً في عدد من المؤشرات الفرعية أبرزها: الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (3)، وتدريب الخريجين (9)، والمهارات اللغوية (20). كما حققت المملكة في معرض آيسف الدولي للعلوم والهندسة (133) جائزة منها (92) جائزة كبرى، و(41) جائزة خاصة منذ بداية مشاركتها في المعرض في عام 2007م.

واو- حقوق المرأة

التوصيات المؤيدة: (63/122)، (64/122)، (65/122)، (66/122)، (129/122)، (133/122)، (184/122)، (197/122)، (200/122)، (201/122)، (202/122)، (203/122)، (204/122)، (205/122)، (207/122)، (208/122)، (209/122)، (210/122)، (211/122)، (212/122)، (213/122)، (214/122)، (215/122)، (216/122)، (217/122)، (218/122)، (219/122)، (221/122) (227/122)، (228/122)، الجزء الأول من (231/122)، (232/122)، (233/122)، (234/122)، (235/122)، (236/122)، (237/122)، (238/122)، (239/122)، (240/122)، (243/122)، (244/122)، (245/122)، (246/122)

التوصيات المؤيدة جزئياً: (258/122)

30- صدر الأمر السامي رقم (33322) في 1438/7/21هـ، الموافق (2017/4/18م)، الذي يمثل إعمالاً فعلياً للمساواة بين الجنسين في جميع الإجراءات والخدمات، وتم تمكين المرأة من المشاركة في مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية على قدم المساواة مع الرجل ابتداءً من عام 2018م، وإجراء العديد من التعديلات التشريعية في يوليو 2019م؛ لضمان المساواة بين الجنسين بما في ذلك تعديل نظام وثائق السفر، ولائحته التنفيذية، بما يكفل حصول المرأة على جواز السفر، والسفر إلى الخارج على قدم المساواة مع الرجل، وتعديل نظام الأحوال المدنية بما يكفل المساواة بين الجنسين في الحصول على الوثائق المدنية، والإبلاغ عن الوقائع المدنية، وتعزيز استقلالية المرأة. وتعديل نظام العمل لضمان المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وشروط الخدمة. حيث شملت التعديلات، تعديل المادة (3) بما يؤكد عدم جواز التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى في إطار العمل، وتعديل المادة (155) بالنص على حظر فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء حملها أو تمتعها بإجازة الوضع، ويشمل ذلك مدة مرضها الناشئ عن أي منهما، وتعديل نظام التأمينات الاجتماعية، حيث تضمن تعديل المادة (38) من نظام التأمينات الاجتماعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في سن التقاعد بحيث يكون (60) سنة لكلا الجنسين، هذا بالإضافة إلى صدور قرار مجلس الوزراء رقم (416) وتاريخ 1444/6/17هـ،

الموافق (10 يناير 2023م)، القاضي بالموافقة على السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، والتي تهدف إلى القضاء على أي تمييز في هذا المجال من خلال تطوير الأنظمة والسياسات التي تحد وتمنع التمييز في العمل وإطلاق حزمة من الإجراءات والبرامج والمبادرات الهادفة لتعزيز مشاركة المرأة وتمكين الفئات الأقل فرصاً من دخول سوق العمل والاستمرار فيه.

31- أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية القرار الوزاريّ رقم (1/2370) تاريخ 1431/9/18هـ، الذي يمنع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية.

32- كما أصدرت القرار الوزاري رقم (4906) وتاريخ 1442/1/8هـ، المتعلق بالتنظيم الموحد لبيئة العمل في منشآت القطاع الخاص والمتضمن على عدة ضوابط لتشغيل العاملين في كافة الأنشطة من بينها ما يتعلق بالتمييز، حيث نص على "حظر التمييز بين العاملين على صاحب العمل في شروط وضوابط العمل لديه سواءً أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه مثل الجنس أو الإعاقة أو السن وأي شكل من أشكال التمييز الأخرى. كما يحظر على صاحب العمل التمييز بين أجور العاملين من الرجال والنساء في العمل ذي القيمة المتساوية".

33- أُنشئت إدارة تمكين المرأة تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وذلك بتخصيص أحد أهداف الرؤية؛ لضمان زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. ومن هذا المنطلق تسارعت خطوات المرأة السعودية نحو التمكين بفضل صدور العديد من الأنظمة والقرارات التي تعزز مكانتها في المجتمع، وإيجاد المبادرات والمشاريع التي تدعم تمكين المرأة في سوق العمل، والعمل على تنفيذها؛ لتحقيق هدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل بما يحقق العدالة في تكافؤ الفرص في سوق العمل في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وبذلك أصبحت شريكًا فاعلًا في التنمية الوطنية في شتى المجالات وعلى جميع المستويات، وكانت هناك مبادرات نوعية نفذتها الوزارة ضمن برامج رؤية المملكة 2030 وخططها الاستراتيجية، ومن ذلك: مبادرات زيادة توفير الفرص الوظيفية للسيدات، مبادرات التدريب والتطوير، مثل: مبادرة التدريب والتوجيه القيادي بالشراكة مع جامعة الأميرة نورة ومعهد انسياد المستهدِف (1000) قيادية، وتم تدريب (1700) قيادية، ومبادرة التدريب الموازي للباحثات عن عمل، إذ تم تدريب (51.667) مستفيدة حتى الربع الثاني من 2023م. ومبادرات الدعم للسيدات ضمن سنوات عملهن الأولى، مثل: مبادرات الدعم لحضانات الأطفال، وبرنامج قرة، الذي بلغ عدد المستفيدات منه (17,110) مستفيدة منذ إطلاقه عام 2017م حتى الربع الثاني من عام 2023م. ودعم المواصلات عبر برنامج وصول، الذي بلغ عدد المستفيدات منه (210,708) مستفيدة منذ إطلاق البرنامج عام 2017م حتى الربع الثاني من عام 2023م. ومن أحد أهم العوامل لزيادة نسبة المرأة في القوى العاملة هي بتمكين المرأة في أنماط العمل المختلفة، ومن ذلك: مبادرة العمل المرن الذي بلغ عدد المستفيدات منه (109,559) مستفيدة من الربع الثاني من عام 2019م إلى الربع الثاني من عام 2023م، ومبادرة العمل عن بعد،الذي بلغ عدد المستفيدات منه (111,036) مستفيدة من الربع الثاني من عام 2019م إلى الربع الثاني من عام 2023م، ومبادرة العمل الحر الذي بلغ عدد المستفيدات منه (1,432,769) من الربع الثاني 2019م إلى الربع الثاني 2023م.

34- إنشاء مركز سارة السديري لدراسات المرأة، التابع لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، ويختص المركز بدعم تنمية المرأة في إطار رؤية المملكة 2030، ويقوم بعمل دراسات خاصة بالمرأة باتجاهاتها المعرفية والقيمية، وتوثيق دور المرأة السعودية الحضاري، بالإضافة إلى قيام المركز بالدراسات المتعلقة بالمرأة عربياً وعالمياً وربطها بواقع المرأة السعودية، ويسعى المركز إلى أن يحوي مكتبة رقمية تُعنى بالنتاج العلمي والبحثي في مجال دراسات المرأة.

35- ونتيجة لذلك، حققت المملكة قفزات نوعية فيما يخص تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل وانعكست الجهود والتشريعات الإصلاحية التي تمت خلال السنوات الأخيرة وفق رؤية المملكة 2030 إلى زيادة نسبة مشاركتها، حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديات فوق سن 15 سنة (36%) في الربع الأول من عام 2023م. وارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة من (28.6%) في عام 2017م إلى (42.4%) في الربع الأول من عام 2023م، وارتفعت حصة المرأة في سوق العمل من القوى العاملة من (21.2%) في عام 2017م إلى (33.8%) في الربع الأول من عام 2023م.

36- هذا وعملت النيابة العامة على استقطاب سيدات مؤهلات للعمل كعضوات في النيابة العامة على كادر القضاء وفي جميع التخصصات؛ وذلك بالمساواة مع أعضاء النيابة العامة من الرجال ابتداءً من يناير 2018م، وكذلك الحال بالنسبة لوزارة الداخلية التي فتحت باب القبول والتسجيل لشغل عدد من الوظائف العسكرية للسيدات.

37- وقد انعكس ذلك على المؤشرات الدولية، حيث قفزت المملكة من الدرجة (31) إلى الدرجة (70.6) وفقاً لتقرير البنك الدولي (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون) لعام 2020م، وبهذا حققت المملكة أكبر تقدم عالمي نحو المساواة بين الجنسين في المدة ما بين عام 2017م-2020م، كما زادت درجة المملكة في المؤشر العام بنحو (40) درجة، وحققت الدرجة الكاملة (100/100) في (4) مؤشرات فرعية هي: مكان العمل، والأجر، وريادة الأعمال، والمعاش التقاعدي، وحققت المملكة المرتبة (2) عربياً في المؤشر، والمرتبة (53) على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة (95) عالمياً، كما سجلت المملكة (71.3) درجة من أصل (100) في هذا المؤشر في عام 2023م محققة الدرجة الكامل في مؤشرات مكان العمل، وريادة الأعمال، والتقاعد، والأجر. وجاءت المملكة ضمن أفضل (3) دول تحسناً على مستوى العالم في توظيف الجنسين لعام 2022م في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي.

38- وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، فهو مجرّم بموجب نظام الحماية من الإيذاء -المشار إليه في الفقرة (9) من هذا التقرير-، القاضي بتوفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه، وتقديم المساعدة والمعالجة، والإيواء، والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية لضحاياه، ومساءلة المتسبب ومعاقبته، والتأكيد على نشر التوعية حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه. وفي إحصائية لرصد قضايا مخالفة نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل، بلغت المخالفات (1695) مخالفة من 2018م-2023م. وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الحقوقية لضحايا العنف، صدر الأمر السامي رقم (25803) وتاريخ 1439/5/29هـ الموافق (15 فبراير 2018م) بشأن تقديم المساعدة الحقوقية للنساء والأطفال في حالات الإيذاء، المتضمن توجيه وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الهيئة السعودية للمحامين؛ للحصول على قائمة دورية بأسماء المحامين المتبرعين وعناوينهم لتقديم المعونة القضائية، والتعاون معهم، عملاً بالفقرة (11) من المادة (الثالثة عشرة) من تنظيم الهيئة السعودية للمحامين.

39- وبالنسبة لصحة الأم والطفل، فقد أُعتمد الجواز الصحي للأم والطفل الذي يُعنى بمراقبة صحة الأم وطفلها من الحمل والولادة، بما في ذلك معرفة التاريخ المرضي، ومراقبة ومتابعة الحالة الصحية، وعمل الفحوص والتحاليل اللازمة، وتوثيق ذلك في الجواز لاستخدامه في المراكز الصحية ليصبح المرجع الأول لصحة الأم. هذا وتم تطبيق النموذج المطور لرعاية المرأة الحامل وتوفير المطبوعات المعدلة الخاصة به وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية. ونتيجة للجهود المتخذة في هذا الجانب؛ حققت المملكة المرتبة (28) من بين (122) دولة في مؤشر هوليجيك العالمي لصحة المرأة مسجلة الدرجة (61).

40- يمكن للمرأة السعودية المتزوجة من رجل أجنبي استقدام أولادها إذا كانوا خارج المملكة، وتتحمل الدولة رسوم إقامتهم، والسماح لهم بالعمل في القطاع الخاص، ومعاملتهم معاملة السعوديين من حيث

الدراسة والعلاج، واحتسابهم ضمن نسب توطين الوظائف في القطاع الخاص. ولها استقدام زوجها الأجنبي إذا كان خارج المملكة، والسماح له بالعمل في القطاع الخاص إذا كان يملك جواز سفر معترف به. كما يستفيد أبناء المرأة السعودية من برنامج (حساب المواطن) الذي أُطلق لمعالجة الأثر المحتمل للإصلاحات الاقتصادية المتخذة في إطار رؤية المملكة 2030، من خلال دفع مبالغ نقدية للمواطنين متوسطي أو محدودي الدخل.

41- وبالنسبة للزواج القسري والمبكر، فقد أخذ نظام الأحوال الشخصية بوضع حد أدنى لسن الزواج وهي (18) عاماً، وحظر توثيق أي عقد زواج لمن لم يتجاوز هذه السن، واستثناء من ذلك، سمح النظام للمحكمة الإذن بزواج من هم دون سن (18) عاماً وفق ضوابط وشروط تكفل عدم وقوع أي شكل من أشكال الضرر على المتقدمين للزواج.

42- وفيما يتعلق بوضع استراتيجية للمساواة بين الجنسين؛ فيجري العمل -حالياً- على مشروع الخطة الوطنية للمرأة تحت مشروع الاستراتيجية الوطنية للأسرة في المملكة بالعمل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وبعد موائمتها مع أهداف رؤية المملكة 2030 ومبادراتها والأهداف العالمية للتنمية المستدامة والمؤشرات العالمية الخاصة بالمرأة، وتعدّ الخطة الوطنية للمرأة وثيقة ديناميكية تعكس السياق الراهن والرؤية المستقبلية وتتطور مع تغير العوامل خلال الفترة المرتبطة بها.

زاي- حقوق الطفل

التوصيات: (222/122)، (223/122)، (224/122)

43- صدر نظام الأحداث عام 2018م متضمناً إلغاء عقوبة القتل على الأحداث في الجرائم التعزيرية، والاستعاضة عنها بالإيداع في دار مخصصة للأحداث لمدة لا تتجاوز (10) سنوات، وصدر الأمر الملكي رقم (46274) وتاريخ 14441/7/29هـ، الموافق (24 مارس 2020م) القاضي بإيقاف تنفيذ عقوبة القتل على (الأحداث) الذين صدرت في شأنهم أحكام نهائية بالقتل قبل صدور نظام الأحداث على جرائم ارتكبوها وهم دون سن (الثامنة عشرة). هذا وأُطلِقت مبادرة الأمير محمد بن سلمان في 2020م؛ لحماية الأطفال في العالم السيبراني. وصدرت السياسة الوطنية لمنع عمل الأطفال في المملكة بقرار مجلس الوزراء رقم (493) وتاريخ 1442/8/24هـ، الموافق (6 أبريل 2021م)، التي تهدف إلى توفير بيئة آمنة تدعم الطفولة للوصول إلى مجتمع يتمتع فيه الأطفال بجميع حقوقهم. إضافة إلى ذلك، أنشأت النيابة العامة وحدة خاصة تعنى بشؤون الطفل، ويُعنى مجلس شؤون الأسرة بحقوق الطفل من خلال لجنة الطفولة التي تضم عدداً من المختصين بحقوق الطفل، حيث تتولى اقتراح مشروعات الأنظمة، ودراسة الأنظمة القائمة، والخطط، والبرامج، والمبادرات، التي تهدف إلى تلبية احتياجات الطفل. ويرتبط بلجنة الطفولة اللجنة الاستشارية للطفولة، التي تهدف إلى إتاحة الفرصة للأطفال لمناقشة قضايا الطفولة واحتياجاتهم المطروحة على مجلس شؤون الأسرة. وأُطلقت الاستراتيجية الوطنية للأسرة والتي تشمل (39) مبادرة تخص الطفل، وتنفذ من خلال برنامج تنمية القدرات البشرية وهو أحد البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030.

44- وفيما يتعلق بمنع تجنيد الأطفال، تضمنت المادة (8) من نظام حماية الطفل حظر تكليف الطفل بأعمال قد تضر بسلامته أو بصحته البدنية أو النفسية، أو استخدامه في الأعمال العسكرية أو النزاعات المسلحة. وعُدّلت الفقرة (د) من المادة (4) من نظام خدمة الأفراد، بالمرسوم الملكي رقم (م/7) وتاريخ 1443/11/18هـ، الموافق (26 أغسطس 2021م)، بأن اشترطت في تعيين الفرد ألا يقل عمره

عن (ثمانية عشر) عاماً ولا يزيد على (أربعين عاماً)، بعد أن كان يشترط في التعيين بألا يقل سن الفرد عن (سبعة عشر عاماً).

45- وبالنسبة للقضاء على التمييز ضد الأطفال وكفالة حقهم في التعليم، فإن أنظمة المملكة -ومنها نظام حماية الطفل، المشار إليه في الفقرة (9) من هذا التقرير- تُعنى بحماية حقوق الطفل ورعايته دون تمييز أو تقييد. ومما يجدر ذكره في هذا السياق، هو أن المادة (3) من نظام حماية الطفل تضمنت أن من أشكال الإيذاء أو الإهمال تعرض الطفل للتمييز لأي سبب عرقي أو اجتماعي أو اقتصادي، والتسبب في انقطاعه من التعليم.

46- وفيما يتعلق بالأطفال المتخلى عنهم والمحرومين من بيئة عائلية، فقد تم اطلاق وتنفيذ السياسات العامة لرعاية وتمكين الأيتام -التي تشمل فئات مجهول الابوين ومن في حكمهم-، حيث تم العمل على وضع خطة لإغلاق دور الرعاية التي تقوم بها الدولة وتحويلهم الى أسر حاضنة مناسبة بعد تدريبها وحصولها على رخصة رعاية يتيم، بالإضافة الى تعزيز برامج الاستقلال والتمكين عبر تأهيلهم لسوق العمل ومساعدتهم للحصول على وظائف مناسبة وتقديم الدعم المالي لهم لامتلاك سكن مناسب بالإضافة لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي عبر جهات متخصصة لضمان حياة كريمة لهم.

حاء- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيات: (229/122)، (230/122) الجزء الثاني من (231/122)، (241/122)، (242/122)

47- تم تعديل المادة (13) من نظام الحماية من الإيذاء في مارس 2022م، بما يكفل مضاعفة العقوبة إن كان مَن تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، وأُنشئت هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بقرار مجلس الوزراء رقم (266) وتاريخ 1439/5/27هـ، الموافق (13 فبراير 2018م)، بهدف رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حصولهم على حقوقهم. وتعمل الهيئة حاليًا -بالتعاون مع وزارات (الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتعليم، والصحة)-؛ لاعتماد السجل الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة؛ ليكون قاعدة كاملة لكافة بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، مما سيسهم في تجويد دراسة الوضع الراهن، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجههم، ومعالجتها. كما أُطلق "دليل الإخلاء في حالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة" من قبل هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة -بالتعاون مع المديرية العامة للدفاع المدني-؛ لتوعية مسؤولي الأمن والسلامة وإدارة الأزمات في الجهات الحكومية والخاصة بالطرائق المثلى لتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ.

48- تم تعديل نظام العمل في يوليو 2019م؛ لضمان المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، وشروط الخدمة. حيث شملت التعديلات تعديل المادة (3) منه؛ لحظر التمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى في إطار العمل. كما يتم تقديم التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الوصول إلى سوق العمل.

49- أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برنامج "مواءمة" بهدف منح التراخيص لمنشآت العمل الموائمة لذوي الإعاقة، مما أسهم في خلق بيئة عمل آمنة ومساندة لذوي الإعاقة عن طريق تبني أفضل المعايير والممارسات في هذا المجال، كما صدر قرار وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رقم (3249/1/14) وتاريخ 1438/3/9 هـ، الموافق (8 ديسمبر 2016م) بإلزام المنشآت العملاقة والكبيرة للحصول على شهادة مواءمة لاحتساب العامل من الأشخاص ذوي الإعاقة بأربعة عاملين في برنامج تحفيز المنشآت على التوطين (نطاقات). وصدر القرار الوزاري رقم (156563) وتاريخ 1440/8/18هـ،

الموافق (23 أبريل 2019م)، بإلزام المنشآت المتوسطة للحصول على شهادة مواءمة لاحتساب العامل من الأشخاص ذوي الإعاقة بأربعة عاملين في برنامج تحفيز المنشآت على التوطين (نطاقات).

50- طورت وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية خدماتها للأشـخاص ذوي الإعاقة، وبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة ممن تم الحاقهم في برامج التدريب لسوق العمل (11538) متدرب، فيما بلغ عدد من تم تخريجهم وإلحاقهم بسـوق العمل قرابة (10,000) مسـتفيد خلال العام 2022م، وذلك بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف).

51- ونتيجة للجهود المتخذة في هذا الجانب، ارتفعت نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل من (7.7%) إلى (12.3%) في عام 2022م.

52- وتقدم حكومة المملكة بشـكل مسـتمر دعمها المالي والعيني للأشـخاص ذوي الإعاقة بهدف تخفيف آثار الإعاقة وتمكينهم اجتماعياً واقتصـادياً، حيث بلغ إجمالي الدعم المالي للعام 2022م (ثلاثة مليارات ريال) لأكثر من (410,000) مسـتفيد، وصـرف أكثر من (67915) جهاز لعدد (36069) من الأشخاص ذوي الإعاقة بقيمة (70 مليون) ريال.

53- وتحقيقاً لرؤية المملكة 2030 في توفير بدائل للخدمات الإيوائية، فإن المملكة تدعم تقديم خدمات مراكز الرعاية النهارية للأشـخاص ذوي الإعاقة، التي يُقدم من خلالها الخدمات (التدريبية الاجتماعية- التأهيلية). قدمت تلك المراكز خدماتها لأكثر من (22000) مسـتفيد بمبلغ (770,000,000) ريال، وبرنامج الرعاية الاجتماعية المنزلية والذي يقدم من خلاله خدمات مقدم الرعاية بالمنزل خلال سـاعات محددة من اليوم وتوفير برامج تدريبية للأسرة متعلقة بكيفية العناية بأبنائها، بالإضافة الى برامج ترويحيه.

54- اتخذت وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد التدابير اللازمة لتسهيل الوصول إلى بيوت الله من خلال توفير الخدمات المتعددة التي تساعد ذوي الإعاقة في أداء العبادات، وذلك بتمكينهم من الدخول والخروج من المساجد عند أداء الصلوات المكتوبة، والاستماع لخطب الجمعة، وتطبيق كود البناء السعودي في شأن الإعاقة الحركية عند بناء أي مسجد أو جامع من خلال منزلقات للعربات تخدم كبار السن، وذوي الإعاقة، وتخصيص دورات مياه لهم.

55- قامت وزارة الداخلية بتعزيز حقوق الإنسـان من خلال عدد من الخدمات والمنصـات، ومن ذلك: (منصـة أبشـر) حيث عملت على رقمنة خدماتها بما يخدم العدل والمساواة في التعامل، ويمكّن الجميع من الوصـول إليها على حد سـواء دون أي تمييز بينهم. وخدمة (تقدير) التي تمكن كبار السـن وذوي الإعاقة من طلب خدمات الأحوال المدنية في المنزل، وخدمة (أشـر) وهي خدمة مخصـصـة للتخاطب مع الصـم وضـعاف السمع، وخدمة (فرجت) وهي خدمة إلكترونية يتم من خلالها السداد عن سـجناء الحقوق المالية من قبل ذويهم أو فاعلي الخير والمتبرعين الآخرين.

طاء- الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني والمساعدات الإنسانية

التوصـيات: (68/122)، (69/122)، (70/122)، (71/122)، (72/122)، (73/122)، (74/122)، (80/122)، (81/122)

56- أُنشئ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتاريخ 1436/7/24هـ، الموافق (13 مايو 2015م)، وهو مركز مخصـص للأعمال الإغاثية والإنسـانية الدولية، ويعمل عبر مجموعة من البرامج المصـممة وفق أحدث النماذج العالمية؛ ليكون امتداداً للدور الحيوي لبرامج الإغاثة والمعونات التي تقدمها المملكة للمجتمعات التي تتعرض لأزمات إنسانية، لمساعدتها ورفع معاناتها، ولتعيش حياة كريمة. ويهدف

المركز إلى توحيد العمل الإغاثي للمملكة في الخارج، والتنسيق بين جميع الجهات ذات العلاقة بالأعمال الإغاثية (الحكومية وغير الحكومية). وقد قام المركز في عام 2018م بإطلاق (منصة المساعدات السعودية الإلكترونية) (https://data.ksrelief.org) التي تتيح تسجيل ما قدمته المملكة من دعم ومساعدات في المجالات الإنسانية والتنموية. وقد بلغ عدد المستخدمين منذ إطلاق المنصة (422,468) مستخدماً من (169) دولة، كما قام المركز بإطلاق منصة إلكترونية (البوابة السعودية للتطوع الخارجي) في 2020م؛ لتسهيل تقديم المتطوعين للمشاركة في البرامج التطوعية. وقد تم تنفيذ عدد من البرامج التطوعية في مجال حماية الطفل والمرأة والبرامج التطوعية التعليمية والتدريبية في مجال المهارات الحرفية واليدوية، وقد بلغ عدد المسجلين في البوابة السعودية للتطوع الخارجي (53،424) متطوعاً، وبلغت عدد المشاريع والبرامج التطوعية المنفذة (416) مشروعاً في (35) دولة مستفيدة، وبلغ عدد المستفيدين من تلك البرامج والمشاريع (1,024,616) مستفيداً.

57- قدمت المملكة أكثر من (109.8) مليار دولار من المساعدات الإغاثية والإنسانية خلال الفترة (1975م-2022م) استفاد منها (168) دولة. وقام المركز -منذ إنشائه في عام 2015م حتى عام 2022م- بدعم أكثر من (2402) مشروع إنساني في (92) دولة بقيمة تجاوزت (6,248,552,169) دولار امريكي وتم تنفيذها بالشراكة مع (175) شريك دولي وأممي. وتعتبر المملكة من أكبر عشر دول مانحة عالمياً، وتُوّج ذلك بتبوئها المرتبة (الأولى) بين الدول المانحة في تقديم المساعدات الإنمائية في عام 2021م، ورفع تصنيف المملكة بين الدول المانحة للمساعدات الإنسانية في منصة التتبع المالي للأمم المتحدة(UNFTS) 2018م-2022م.

58- وأُنشئ البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في مايو 2018م، الذي يمثل مبادرة استراتيجية تهدف لمساعدة الحكومة اليمنية، وتقديم خطة شاملة ومنظمة للتنمية في اليمن أثناء النزاع وبعده. وقد نفذ البرنامج (91) برنامجاً في محافظات اليمن شملت قطاعات: الأمن، والنقل، والصحة، والتعليم، والمياه، والمشتقات النفطية، والطاقة، وقطاعات الزراعة والثروة السمكية.

59- وتجدر الإشارة إلى أن المملكة أعلنت في مارس 2021م عن مبادرتها لإنهاء الأزمة اليمنية والتوصل لحل سياسي شامل يتضمن وقف إطلاق نار شامل تحت مراقبة الأمم المتحدة، وإيداع الضرائب والإيرادات الجمركية لسفن المشتقات النفطية من ميناء الحديدة في الحساب المشترك بالبنك المركزي اليمني بالحديدة وفق اتفاق ستوكهولم بشأن الحديدة، وفتح مطار صنعاء الدولي لعدد من الرحلات المباشرة الإقليمية والدولية، وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة اليمنية برعاية الأمم المتحدة بناء على مرجعيات قرار مجلس الأمن رقم (2216)، والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل.

ياء- العقوبات البدنية

التوصيات المؤيدة: (107/122)

التوصيات المؤيدة جزئياً: (96/122)، (97/122)، (99/122)، (100/122)، (101/122)، (110/122)، (111/122)، (112/122)، (113/122)، (114/122)، (118/122)، (119/122)، (220/122)

60- المملكة متقيدة بالمعايير الدولية المتعلقة بتطبيق عقوبة القتل، ومن ذلك أن عقوبة القتل في المملكة لا تفرض إلا في الجرائم الأشد خطورة (Most Serious Crimes)، وبناءً على نصٍ تشريعي، ولا يُحكم بها إلا بعد توافر أدلة لا تترك مجال لأي تفسير بديل للوقائع، وبموجب حكم نهائي صادر عن

محكمة مختصة، وبعد توافر جميع الضمانات القانونية. من ذلك توفير المساعدة القانونية، وأن الحكم الصادر بعقوبة القتل من محكمة الدرجة الأولى، يخضع للاستئناف الوجوبي لدى محكمة الاستئناف، ويُراجع بعد ذلك من المحكمة العليا. وعليه، فإن مثل هذه القضايا تُنظر من قبل (13) قاضياً في مختلف مراحل النظر القضائي، وغير ذلك من الضمانات التي تتفق مع المعايير الدولية ذات الصلة.

61- نتج عن المراجعة المستمرة للقوانين في المملكة صدور نظام الأحداث عام 2018م، الذي تضمن أن الحدث (من 15 سنة-18 سنة) إذا ارتكب جريمة عقوبتها القتل فيُكتفى بإيداعه في دار مخصصة للأحداث مدة لا تتجاوز (10) سنوات. وصدور الأمر الملكي في مارس 2020م، القاضي بإيقاف تنفيذ عقوبة القتل على الأشخاص الذين صدرت عليهم أحكام نهائية بالقتل قبل صدور نظام الأحداث على جرائم ارتكبوها وهم دون سن (الثامنة عشرة)، وتطبيق نظام الأحداث عليهم.

62- أُلغيت عقوبة الجلد التعزيرية بصدور قرار الهيئة العامة للمحكمة العليا رقم (40/م) وتاريخ 1441/6/24هـ الموافق (18 فبراير 2020م) الذي قررت فيه بالأغلبية الاكتفاء في العقوبات التعزيرية بالسجن أو الغرامة أو بمهما معاً، أو بالعقوبات البديلة.

كاف- مكافحة الاتجار بالأشخاص

التوصيات: (61/122)، (122/122)، (123/122)، (124/122)، (125/122)، (126/122)، (127/122)، (128/122)، (257/122)

63- تم اعتماد الخطة الوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص التي تم إعدادها بالتنسيق مع الجهات المعنية باللجنة والمنظمات الدولية، وتتضمن الخطة أربع محاور استراتيجية (الوقاية، والحماية والمساعدة، والملاحقة القضائية، والشراكات والتعاون)، وتم إطلاق الآلية الوطنية لإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص في أغسطس 2020م، والتي تهدف إلى توثيق حالات وقضايا الاتجار بالأشخاص ابتداءً من رصدها وحتى الفصل فيها من قبل المحاكم المختصة، وإرشاد العاملين في الجهات المعنية بالإجراءات التي ينبغي اتباعها في كل مرحلة وفقاً لنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، ويجري حالياً بناء النظام الإلكتروني الذي يربط جميع الجهات المعنية. كما قامت المملكة بالتصديق على بروتوكول عام 2014م المكمل لاتفاقية القضاء على العمل الجبري. وقامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بإنشاء إدارة خاصة لمتابعة ومباشرة بلاغات وحالات الاشتباه بالاتجار بالأشخاص. وتعمل هذه الإدارة على مباشرة البلاغات ورصد حالات الاشتباه بالاتجار بالأشخاص، وتوفير الحماية والدعم للحالات التي يشتبه بأنها ضحايا اتجار بالأشخاص.

64- خُصصت دوائر جزائية في المحاكم المعنية للنظر في قضايا الاتجار بالأشخاص، وإنشاء نيابات عامة متخصصة بالتحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص في فروع النيابة العامة، وأعدت وزارة الداخلية عدة نماذج تتفق مع المعايير الدولية في عمليات التوقيف والإبعاد، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، والكشف عن الحالات المحتملة لضحايا الاتجار بالأشخاص. وقامت اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بتدريب أكثر من (4000) متدرباً، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة.

لام- الحريات المدنية

التوصيات المؤيدة: (131/122)، (132/122)، (134/122)، (135/122)، (137/122)، (138/122)، (139/122)، (140/122)، (142/122)، (143/122)، (144/122)، (145/122)، (146/122)، (147/122)، (148/122)، (151/122)، (152/122)، (153/122)، (155/122)، (156/122)، (158/122)، (160/122)، (162/122)، (164/122)، (172/122)، (174/122)، (247/122)

التوصيات المؤيدة جزئياً: (149/122)، (150/122)، (154/122)، (157/122)، (159/122)، (161/122)

65- نص النظام الأساسي للحكم في المادة (38) منه على أن "العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي". وتضمنت المادة (36) من النظام ذاته على عدم جواز تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلا بموجب النظام. ووفقاً لنظام الإجراءات الجزائية فإنه لا يجوز توقيع عقوبة جزائية على أي شخص إلا بعد ثبوت إدانته، وبعد محاكمة تُجرى وفقاً للمقتضى القانوني، والممارسات السلمية المكفولة بموجب أنظمة المملكة طالما أنها لا تخل بالأمن الوطني أو النظام العام، أو الآداب العامة، أو الصحة العامة، أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وغيرها من القيود الضرورية التي نص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكل من يدّعي بأنه تعرض لأي انتهاك لحقوقه التي كفلتها القوانين، فإن له أو لأسرته أو لممثله القانوني الحق في اللجوء إلى وسائل الانتصاف وفي مقدمتها القضاء، والنيابة العامة، وهيئة حقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية وغيرها من الجهات.

66- حرية التعبير مكفولة بموجب قوانين المملكة ومن ذلك ما تضمنه نظام المطبوعات والنشر من أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر، ومن التدابير المتخذة في هذا الجانب، صدور نظام الإعلام المرئي والمسموع بالمرسوم الملكي رقم (م/33) وتاريخ 1439/3/25هـ، الموافق (13 ديسمبر 2017م)، الذي أكد في المادة (5) منه على احترام حرية الرأي والتعبير بما لا يتعارض مع الأنظمة والضوابط ذات الصلة، كما تعد ممارسات التعبير عن الرأي التي تخالف ضوابط النشر الواردة في النظامين (مخالفات) وليست (جرائم) يترتب على مخالفتها إيقاع عقوبات مدنية وليست جزائية (سالبة للحرية)، ويقتصر نظر تلك القضايا على لجان إعلامية مختصة. كما أن الأساس في أنظمة المملكة هو النشر الحر، ولا يتم اللجوء إلى الرقابة إلا في أضيق الحدود ووفقاً للقانون، ولأغراض مشروعة، مثل: التصنيف العمري للمحتوى، الذي يمكن الوصول إليه من خلال قيود العمر. كما تقوم الجهات الحكومية بنشر المشروعات والقواعد أو اللوائح أو القرارات الداخلية في اختصاصها على موقعها بما يمكن الجهات والأفراد المعنيين من إبداء مرئياتهم وملحوظاتهم حولها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 1438/11/30هـ، الموافق (22 أغسطس 2017م)، ويقوم مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بتوفير مناخ مناسب لمناقشة العديد من القضايا في مختلف المجالات.

67- تكفل أنظمة المملكة والإجراءات المعمول بها حرية المقيمين فيها من غير المسلمين في ممارسة عباداتهم وشعائرهم الدينية دون تدخل، مع مراعاة القيود الضرورية التي تتعلق بخصوصية ومكانة المملكة في العالم الإسلامي، وتشهد المملكة في إطار رؤيتها 2030 انفتاحاً غير مسبوق على العالم، جعلها مقصداً للأشخاص من مختلف الأديان والأعراق والثقافات؛ للعمل أو الاستثمار أو السياحة أو للمشاركة في الأحداث والمناسبات التي تقام فيها.

68- يمثل مركز الإصلاح والتأهيل أحد المؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب، من خلال مواجهته الفكر بالفكر، بالاستعانة في ذلك بالعلماء والمفكرين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وإعادة تأهيل السجناء واستقرارهم النفسي. كما يعد المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) آلية ذات بعد عالمي لمكافحة الإرهاب، ويُعنى برصد وتحليل الفكر المتطرف لمواجهته والوقاية منه، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات ذوات العلاقة. ويُعد مركز الملك عبد الله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات أحد المؤسسات الهامة عالمياً التي تُعنى بمكافحة الإرهاب من خلال نشر التسامح والتعايش ونبذ الكراهية والتطرف. كما تم إنشاء مركز الحرب الفكرية الذي يختص بمواجهة جذور التطرف والإرهاب، وترسيخ مفاهيم الدين الحق، وتقديم مبادرات فكرية للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وتحصين الشباب من التطرف ببرامج وقائية وعلاجية.

69- شهدت السنوات القليلة الماضية تطوراً كبيراً في مجال تعزيز دور المجتمع المدني وحمايته في إطار رؤية المملكة 2030، ومن ذلك تزايد عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية في المملكة، حيث بلغت أكثر من (3000) جمعية ومؤسسة. وأصدر المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي لائحة تنظيم عمل صندوق دعم الجمعيات في أغسطس 2022م بهدف تقديم دعم مالي للجمعيات الأهلية وذلك لخدمة مختلف المجالات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الأسرة، والمرأة، والطفل، والأيتام، والشباب، والحجاج والمعتمرين، وحماية المستهلك، وبناء المساكن، والتوظيف والتدريب، وغيرها. ويسعى المركز من خلاله تنمية الموارد والاستثمارات، وتفعيل الشراكات لتحقيق استدامتها المالية للقطاع غير الربحي، وتعظيم أثرها الاجتماعي والارتقاء بخدماتها المقدمة لجميع فئات المجتمع، وتم تقديم دعم مالي يتجاوز (3.314.737) دولار حتى تاريخه.

70- عُدّلت الفقرة (2) من المادة (19) من اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية؛ لتجيز مشاركة من هم في سن (الخامسة عشر) في القطاع غير الربحي، وذلك من خلال حصولهم على العضوية في الجمعيات العمومية للجمعيات الأهلية؛ لتعزيز قيم التكافل بين أفراد المجتمع.

ميم- الحق في العمل وحقوق العمال

التوصيات: (196/122)، (248/122)، (249/122)، (250/122)، (251/122)، (252/122)، (253/122)، (254/122)، (255/122)، (256/122)

71- أسهمت رؤية المملكة 2030 في تعزيز بيئة العمل في المملكة وجعلها بيئة جاذبة وتنافسية مرتكزة على النهج القائم على حقوق الإنسان، ومن تلك الإصلاحات صدور السياسة الوطنية لتشجيع تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الاستخدام والمهنة، التي تهدف للقضاء على أي تمييز في هذا المجال من خلال تطوير الأنظمة والسياسات، وتعزيز مشاركة المرأة والفئات الأقل فرصاً في سوق العمل ووضع الإجراءات والبرامج والمبادرات لتمكين الفئات الأقل فرصاً من دخول سوق العمل والاستمرار فيه، وتعديل نظام العمل -كما سبق إيضاحه- في يوليو 2019م بما في ذلك تعديل المادة (الثالثة) منه لتكون بالنص الآتي "العمل حق للمواطن، لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، والمواطنون متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواءً أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه". وتعزيزاً لسبل الانتصاف، صدر التنظيم الموحد لبيئة العمل في منشآت القطاع الخاص في سبتمبر 2020م، الذي يهدف إلى تهيئة بيئة العمل الجاذبة والآمنة، ومواكبة تطورات سوق العمل، وإطلاق منصة (مدد) عام 2020م لتمكين المنشآت من تنظيم وإدارة أجور العاملين وفق عمليات متكاملة ومتطورة.

72- أصـــدرت وزارة الموارد البشـــرية والتنمية الاجتماعية قرارها الوزاري رقم (18632) وتاريخ 1441/1/30هـ، الموافق (29 سـبتمبر 2019م)، القاضـي بتنظيم سـاعات العمل الليلي والتعويضـات والمزايا والخدمات الصـــحية لكل من يؤدي عملا ليليًا. وأصـــدرت كذلك قرارها رقم (20912) وتاريخ 1441/2/2هـ، الموافق (1 أكتوبر 2019م)، باعتماد ضـــوابط الحماية من التعديات الســـلوكية في بيئة العمل، والتي تعزز إيجاد بيئة عمل آمنة في منشـــآت القطاع الخاص تتســـم باحترام الجميع، وصـــيانة لخصوصية الفرد، وكرامته، وحريته الشخصية.

73- خصـصـت وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية الرقم الموحد (19911) لاسـتقبال شـكاوى العمال الوافدين بعدة لغات، مما يعد تطوراً في مجال تفعيل وسائل الانتصاف. كما تم التوسع في الزيارات الرقابية على المكاتب والشركات المعنية بالاستقدام؛ لرصد المخالفات المتعلقة باستخدام التأشيرات لغير ما أصـــدرت لأجله. وبلغ مجموع تلك الزيارات في عام 2022م (1.301.791) زيارة، وبلغ عدد المخالفات المتعلقة بقيام صاحب العمل بتمكين العامل بالعمل في مهنة غير مهنته المدونة في رخصة العمل أو عقد العمل (5.523) إنذار، وضبط (263) مخالفة، وبالنسبة للمخالفات المتعلقة بقيام صاحب النشاط بممارسة نشاط يخالف النشاط المسجل في أنظمة الوزارة فقد بلغ عددها (87) إنذار، وتم ضبط عدد (5) مخالفات.

74- تم إطلاق مبادرة (تحســـين العلاقة التعاقدية) وهي إحدى مبادرات رؤية المملكة 2030 التي تستهدف تحسين سوق العمل وزيادة معدلات التوظيف، وتحسين مستوى الإنتاجية والمساعدة في استقطاب الكفاءات العالمية، إضافة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وقد استفاد من هذه المبادرة منذ اطلاقها حتى الأن أكثر من مليون ونصف عامل، وأتاحت المبادرة عدد من الخدمات، وذلك على النحو الآتي:

- **خدمة التنقل الوظيفي:** وهي خدمة تســـمح للعامل الوافد بالانتقال لمنشـــأة أخرى بعد إكمال (12) شـهر من أول دخول للمملكة دون اشـتراط موافقة صـاحب العمل الأول، وذلك وفق الضوابط التي تحمي طرفي العلاقة التعاقدية.
- **خدمة الخروج النهائي:** وهي خدمة تســـمح للعامل الوافد برفع طلب الخروج النهائي خلال سـريان عقد العمل أو بعد انتهاءه بشـكل آلي في نظام (أبشـر)، ويحق للعامل مغادرة المملكة دون اشـتراط موافقة صـاحب العمل، وذلك وفق الضـوابط التي تحمي طرفي العلاقة التعاقدية والمتفق عليها مع فريق العمل.
- **خدمة الخروج والعودة:** وهي خدمة تســـمح للعامل الوافد برفع طلب الخروج والعودة خلال سريان عقد العمل بشكل آلي في نظام أبشر، ويحق للعامل مغادرة المملكة دون اشتراط موافقة صاحب العمل، وذلك وفق الضوابط التي تحمي طرفي العلاقة التعاقدية والمتفق عليها مع فريق العمل.

75- أُلغيت خدمة بلاغات التغيب عن العمل، وحل محلها خدمة الانقطاع عن العمل وإنهاء العلاقة التعاقدية؛ لما كانت تسببه سابقاً من استغلال أو ممارسة ضغط على العمالة، التي تحافظ على حقوق أطراف العلاقة التعاقدية، وتمكن العامل من الانتقال بعد ذلك الى صاحب عمل آخر، أو منح نفسه تأشيرة خروج نهائي. كما تم إطلاق خدمة توثيق العقود، على منصـة (قوى) لتكون هي المنصـة الموحدة لتوثيق العقود. وعليه، تم إيقاف توثيق العقود على منصـــة (مدد). وتهدف الخدمة الى توحيد منصـــات التوثيق وحفظ حقوق أصحاب العلاقة التعاقدية (صاحب العمل والعامل)، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل تساعد على استقرار الموظف وزيادة إنتاجيته، والتحقق من التزام المنشآت بأحكام نظام العمل، والتأكد من صحة بيانات العقود، وتقليل الخلافات والقضايا العمالية.

76- أصـدرت وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية قرارها الوزاري رقم (73945) بشـأن اعتماد منصـة (مسـاند)، لإصـدار التأشـيرات الإلكترونية، وهي عبارة عن منصـة إلكترونية ومنظومة جديدة ومتكاملة تسهل إجراءات التعاقد مع العمالة المنزلية لضمان حقوق جميع أطراف العلاقة التعاقدية.

نون- خدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما

التوصيات: (130/122)، (192/122)

77- أطلقت المملكة برنامج (خدمة ضـيوف الرحمن) ضـمن رؤيتها 2030، ويتمثل دوره في إتاحة الفرصـة لأكبر عدد ممكن من المسـلمين لأداء فريضـتي الحج والعمرة على أكمل وجه، والعمل على إثراء وتعميق تجربتهم، من خلال تهيئة الحرمين الشـريفين، وتحقيق رسـالة الإسـلام العالمية، وتهيئة المواقع السياحية والثقافية، وإتاحة أفضل الخدمات قبل وأثناء وبعد زيارتهم لمكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسـة، وعكس الصـورة المشـرِّفة والحضـارية للمملكة في خدمة الحرمين الشـريفين وضـيوف الرحمن، وتتمثل أهداف البرنامج الاسـتراتيجية في تيسـير اسـتضـافة المزيد من المعتمرين وتسـهيل الوصـول إلى الحرمين الشريفين، وتقدم خدمات عالية الجودة للحجاج والمعتمرين، وإثراء التجربة الدينية والثقافية للحجاج والمعتمرين. وتجدر الإشارة إلى أن خط الأساس المسجل لعدد المعتمرين سنويًا (6.2) مليون سنوياً، وبلغ عدد المعتمرين (8.4) ملايين سـنويًا، متجاوزًا المسـتهدف بنسـبة (23%) ليعود الطلب إلى مسـتويات ما قبل جائحة كورونا – كوفيد 19.

78- تم تدشـين خدمة (الهولو دكتور) التي تمكن ضـيوف الحرمين الشـريفين من الحصـول على الاستشارات والخدمات الطبية الحديثة عبر تقنية الاتصال المرئي مع أطباء مستشفى صحة الافتراضي، وتشـمل الخدمة: الكشـف، والتشـخيص، وصـرف العلاج. وتتيح هذه التقنية تفاعل الطبيب مع المريض لفحص المؤشرات الحيوية وتقديم الاستشارة الطبية له. كما تم إصدار (13) دليلاً توعوياً بمختلف اللغات (14 لغة عالمية)، وتتضـمن الأدلة المعلومات والتوجيهات الشـرعية والصـحية والإجرائية والتنظيمية، بلغة مبسطة مع الرسوم التوضيحية، ومقاطع تعليمية مرئية ومسموعة.

79- تم إطلاق منصـة (نسك) لتيسير قدوم المعتمرين من أنحاء العالم كافة، وتسـهيل إجراءات إصـدار تأشيرات الزيارة والعمرة إلكترونيًا، كما تتيح المنصـة تنظيم وتخطيط جميع تفاصيل زيارتهم بسـهولة، بدءاً من التقدم بطلب الحصول على تأشيرة إلكترونية وحتى حجز الفنادق والرحلات الجوية، وتمكين المقيمين في دول الخليج من زيارة المملكة وأداء العمرة وزيارة المسـجد النبوي. وقد بلغ المتوسـط الشـهري للمعتمرين من دول الخليج (66.415) معتمراً، وبلغ عدد مسـتخدمي منصـة (نسـك) حتى نهاية عام 2022م أكثر من (400) ألف مسـتخدم. كما تم إطلاق مبادرة (طريق مكة) التي تيسّـر إجراءات آلاف الحجاج والمعتمرين، ابتداء من إصـدار التأشـيرة إلكترونيًا مروراً بإنهاء إجراءات الجوازات في مطار بلد المغادرة، ووصـولا إلى ترميز وفرز الأمتعة وفق ترتيبات النقل والسـكن في المملكة، وانتقالهم مباشـرة إلى مقار إقاماتهم في مكة المكرمة والمدينة المنورة ضـمن مسـارات مخصـصـة شـملت (5) دول في عام 2022م، وهي: (ماليزيا، المغرب، إندونيسيا، بنغلاديش، باكستان)، مع إمكانية توسيع قائمة الدول التي تشملها المبادرة مستقبلاً.

80- قامت وزارة الشؤون الإسلامية بتهيئة وتجهيز المواقيت ومساجدها ومنطقة المشاعر المقدسة بأكثر من (1000) مسجد، إضافة إلى التوعية في الحج، التي تستهدف تقديم (32) مليون خدمة توعوية بأكثر من (40) لغة عالمية. واسـتضـاف برنامج خادم الحرمين الشـريفين للحج والعمرة والزيارة هذا العام (4951) حاجاً، مع الإشارة إلى أن البرنامج خلال مسيرته الممتدة لأكثر من 26 عامًا استضاف أكثر من (60) ألف حاج.

سين- التعاون الإقليمي والدولي

التوصيات المؤيدة: (36/122)، (38/122)، (42/122)

التوصيات المؤيدة جزئياً: (37/122)، (39/122)، (41/122)

81- قدمت للمملكة (206) توصية من قبل هيئات المعاهدات خلال المدة من (2016م -2018م)، من لجنة حقوق الطفل، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى التوصيات المقدمة من لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وقد تزامن ذلك مع اعتماد رؤية المملكة 2030 وبرامجها في عام 2016م، والتي تحقق في إطارها الكثير من الإصلاحات والتطورات التاريخية في مختلف المجالات بما فيها مجال حقوق الإنسان. ومن نتائج هذه الإصلاحات أن أصبحت معظم التوصيات التي قدمت للمملكة من قبل الهيئات التعاهدية منفذة على أرض الواقع. وبالنسبة للتوصيات التي لم تنفذ بعد وتقع في نطاق التزامات المملكة، فتتم متابعتها من قبل هيئة حقوق الإنسان بحكم اختصاصها، ومن قبل اللجنة الدائمة، وقد قدمت المملكة مؤخراً تقريرها الدوري الجامع لتقريريها (العاشر والحادي عشر) الخاص بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتقريرها الدوري (الخامس) الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

82- تتعاون المملكة مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان من خلال الاستجابة لاستيضاحات أصحاب الولايات بشأن قضايا وحالات حقوق الإنسان، وقد بلغت نسبة الاستجابة في هذا الجانب (99%)، كما تشارك المملكة بفاعلية في الاستبانات المعدة من قبل أصحاب الولايات لأغراض إعداد وتقديم تقاريرهم المتصلة بموضوعات محددة إلى مجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة، وقد بلغت نسبة الاستجابة في هذا الجانب (98%). وفيما يتعلق بزيارات أصحاب الولايات، فقد زار المملكة المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب عام 2017م. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة تنظر باهتمام في التوصيات التي يخلص إليها أصحاب الولايات بعد زيارتهم لها، ويتم العمل حالياً على النظر في طلبات الزيارات المعلقة، والتوسع في توجيه الدعوات لأصحاب الولايات لزيارة المملكة.

عين- أخرى

التوصيات: (166/122)، (167/122)، (169/122)، (170/122)، (175/122)، (176/122)، (178/122)، (179/122)، (181/122)، (183/122)، (186/122)، (187/122)، (189/122)

83- يرجى النظر في الفقرات (من 3 – 7) من تقرير الإضافة الملحق بتقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المملكة العربية السعودية – آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضع الاستعراض) الصادر في الوثيقة رقم (A/HRC/40/4/Add.1).

رابعاً- تنفيذ التعهدات الطوعية

84- نفذت المملكة معظم التزاماتها بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت طرفاً فيها، وتعهداتها الطوعية، وتسعى حالياً في إطار رؤية المملكة 2030 إلى الانتقال من طور الالتزام إلى طور

أفضل الممارسات. ويتم العمل حالياً على مبادرة (المراجعة الوطنية الدورية الشاملة (NUPR)) التي تم استقاء فكرتها من آلية الاستعراض الدوري الشامل، ويوضح هذا التقرير ما تم تنفيذه من التعهدات الطوعية فيما يتعلق بالانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان (الفقرة 4)، وعقوبة القتل والعقوبات البدنية (الفقرات من 60–62)، والقضاء على التمييز العنصري (الفقرة 15)، وحرية الرأي والتعبير (الفقرة 66)، وإنشاء نظام إلكتروني لمتابعة قضايا الاتجار بالأشخاص (الفقرة 63)، وحقوق المرأة وتمكينها (الفقرات من 30–42)، وحقوق العمال (71–76)، وحقوق كبار السن (الفقرات: 9/م، 10، 54–55).

85- وبالنسبة لبناء المؤشرات الوطنية لحقوق الإنسان، فإضافة إلى المؤشرات الوطنية التي تم إطلاقها التي تشمل مؤشر أهداف التنمية المستدامة التابع للهيئة العامة للإحصاء، ومؤشرات تمكين المرأة التي يملكها المرصد الوطني للمرأة، ومؤشرات المساواة بين الجنسين التي يملكها مركز التوازن بين الجنسين التابع لمعهد الإدارة العامة، فيجري العمل حالياً وفقاً للأمر الملكي رقم (24004) وتاريخ 1441/4/12هـ، الموافق (9 ديسمبر 2019م) على بناء منظومة متكاملة لدى هيئة حقوق الإنسان للمؤشرات الوطنية لحقوق الإنسان، وقد تم التعاون في ذلك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

خامساً- القضايا الجديدة والناشئة والتحديات والتطورات المتعلقة بها (الأولويات الوطنية)

86- تعتبر جائحة كورونا أشد الجوائح وطأة على البشرية بالنظر إلى الأعداد المهولة للأرواح التي حصدتها حول العالم، وآثارها المدمرة على الاقتصاد العالمي، مما جعل المملكة في ضوء رئاستها لمجموعة العشرين لعام 2020م تعمل على بحث سبل توحيد الجهود لمواجهة هذه الجائحة، وقد تضمن البيان الختامي للاجتماع الذي عُقد بتاريخ 26 مارس 2020م؛ تعهدات والتزامات قادة الدول، لمكافحة هذا الوباء والحد من انتشاره. وقدمت المملكة دعما مالياً لمنظمة الصحة العالمية قدره (10) ملايين دولار أمريكي، استجابة للنداء العاجل الذي أطلقته المنظمة لجميع الدول من أجل اتخاذ إجراءات عالمية لمحاربة انتشار هذا الوباء. وأعلنت المملكة عن تقديم دعم بقيمة (500) مليون دولار أمريكي للمنظمات الدولية، لدعم الجهود العالمية لمكافحة وباء كورونا (كوفيد–19)، ليصل إجمالي ما قدمته المملكة العربية السعودية مواجهة جائحة كورونا (كوفيد–19) (862,758,433) دولار أمريكي.

87- وعلى المستوى الوطني، تعاملت المملكة مع جائحة كورونا من خلال مسارين متوازيين يتمثلان في: الحد من انتشار هذا الوباء وتقديم الرعاية الصحية عالية الجودة للمصابين به، ومعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه. ويُلاحظ أن التدابير التي اتخذتها المملكة تقوم على نهج حقوق الإنسان، ويتجلى ذلك في ارتكاز تلك التدابير على مبدأ المساواة وعدم التمييز، والإعمال الفعلي لمبدأ تكامل وترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة المنصوص عليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993م، وذلك من خلال حماية الحقوق الأخرى المتأثرة بالجائحة، والوفاء بها، مثل الحق في التعليم، والحق في العمل، والحق في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية ونحوها. وفيما يلي استعراض للتدابير التي اتخذتها المملكة في سياق الحق في الصحة ومكافحة الوباء: صدور توجيه خادم الحرمين الشريفين في 30 مارس 2020م بعلاج المصابين بكوفيد–19 أو المحتمل إصابتهم به من المواطنين، والمقيمين، ومخالفي نظام الإقامة، مجاناً. وإيواء المواطنين العالقين في الخارج، وتقديم الخدمات الوقائية، والطبية، والمعيشية، والدعم النفسي لهم، وتقديم الرعاية الصحية المجانية عالية الجودة للجميع دون استثناء، وتأجيل تحصيل الرسوم البلدية، والإعفاء من الغرامات، وإطلاق برنامج تصل قيمته إلى (50) مليار ريال لدعم وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتخصيص دعم حكومي من قبل منظومة الموارد

البشرية والتنمية الاجتماعية لمنشآت القطاع بمبلغ (17.3) مليار ريال؛ لتمكينها من النمو، والإسهام في دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على التوظيف، وتحمل الدولة ما نسبته (60%) من رواتب الموظفين في القطاع الخاص، حفاظاً على الوظائف. وصدر قرار مجلس الوزراء بصرف مبلغ (500) ألف ريال سعودي لذوي المتوفي بسبب الجائحة، ويشمل العامل في القطاع الصحي الحكومي أو الخاص، مدنياً كان أم عسكرياً، وسعودياً كان أم غير سعودي.

خاتمة

88- هناك العديد من المعلومات والبيانات المتصلة بسياق هذا التقرير، التي لم يتم إيرادها تماشياً مع المبدأ التوجيهي المتعلق بعدد كلمات التقرير، حيث شهدت المملكة إصلاحات وتطورات تاريخية وغير مسبوقة نوعاً وكماً في مجال حقوق الإنسان في إطار رؤيتها الطموحة والخلاَّقة، ومما يجدر ذكره في هذا السياق، أن تلك الإصلاحات والتطورات لم تتوقف حتى عند تهيئة التقرير لتقديمه في الموعد المقرر. وفي كل الأحوال فإن المملكة –بالرغم مما تحقق– عاقدة العزم على بلوغ أفضل المستويات في احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها.

الحواشي

(1) يشار إليها لاحقا بكلمة " المملكة ".

(2) يشار إليه لاحقاً بكلمة "الاستعراض".

(3) يشار إليها لاحقاً بكلمة " التوصيات ".

(4) فيما يتعلق بالجزء الثاني المتضمن تعديل المواقف التمييزية ضد المرأة فسيتم تقديم معلومات بشأن في إطار موضوع حقوق المرأة.